

اخبار

جواد جمعة بخير
و«الصحّة» تنتظر معلومات
إضافية من «الأميركية»

تخطى جواد جمعة (4 سنوات)، الذي سقط قبل يومين من شرفة منزله، حدود الخطر. هذا ما قاله الأطباء المتابعون لوضعه الصحي في مستشفى بيروت الحكومي لعائلته. وكان من المفترض أن يُنقل أمس من غرفة العناية المشددة إلى غرفة عادية، غير أنهم ارتأوا إبقائه يوماً إضافياً، على أن يُنقل اليوم إلى الغرفة»، تقول فاطمة ترمس، حالة الطفل.

حالة جواد تحسّن. هذا المهم في الأمر، لكن ثمة ما هو مهم أيضاً سيقى الكثير من الأطفال الموت عند أبواب المستشفيات الخاصة، هو محاسبة ما فعله مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت، الذي طالب والد جمعة بـ22 ألف دولار أميركي قبل السماح له بتعيّنة استمارة دخول ابنه إلى غرفة العناية المشددة فيها. وفي هذا الإطار، قدمت العائلة أول من أمس «كافة المستندات، بما فيها التسجيلات التي تثبت روايتنا وكيف تعاطى مستشفى الجامعة الأميركية معنا في إطار التحقيقات التي تقوم بها الوزارة»، تتابع ترمس. أما بالنسبة إلى المستشفى، فقد أشار وزير الصحة العامة، وائل أبو فاعور، إلى أنه استمع إليهم «وطلبوا مني التمهّل لبعض الوقت لتزويدي بمعلومات إضافية». وفي هذا الإطار، كلف أبو فاعور مدير العناية الطبية في الوزارة الدكتور جوزف الحلو، إعداد تقرير وتزويده به لاتخاذ الإجراء المناسب.

التيار المستقل يطالب هيئة
التنسيق، بتحرك سريع

رداً على ما صدر عن اجتماع لجنة المؤشر، أدان التيار النقابي المستقل موقف رئيس الاتحاد العمالي العام، الساعي إلى تسوية على ظهر العمال بعدما وقف عام 2011 ضد وزير العمل شربل نحاس ووقع اتفاقاً رضائياً مع ممثلي أصحاب العمل، وقيل بعداً أدنى للأجور بقيمة 675 ألف ليرة. كذلك أدان موقف وزير العمل سجعان قزي، الذي يمدح الاتحاد العمالي العام الخائن لمصالح العمال، ويغمز من تجربة هيئة التنسيق النقابية التي وثق بها الناس، وذلك لضرب الحق المشروع في غلاء المعيشة المجدد منذ 1996. وطالب التيار قزي بالتوقيع على إدخال هيئة التنسيق في اللجنة، مشيراً إلى أن الوزير السابق شربل نحاس، قدم مشروع قانون للسماح لهيئة التنسيق بحضور لجنة المؤشر والمشاركة الفعالة في قراراتها، لكن الحكومة وضعت في الدرج.

التيار دعا هيئة التنسيق إلى الرد على إهانة استبعادها عن لجنة المؤشر بإطلاق تحرك سريع يواجه مواقف السلطة غير الجدية التي تضرب عرض الحائط بحقوق الناس وكرامتهم.

تحرك غداً في مستشفى
جزين الحكومي

دعت الهيئة التأسيسية لـ"نقابة عاملي المستشفيات الحكومية في لبنان" إلى تحرك غداً في مستشفى جزين الحكومي، الذي يبقى لموظفيه بدل رواتب ثلاثة أشهر عن عام 2016 وتسعة أشهر عن السنوات السابقة، لافتة إلى أنه سيكون للهيئة كلمة تفصيلية عن أوضاع الموظفين والمستشفيات، وتفاجأت النقابة بعدم تقديم وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور، أول من أمس أي حلول جذرية للأزمات التي يمر بها الموظف في هذه المستشفيات، مكتفياً بالإضاءة على نجاحات بعض المستشفيات التي لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، مستغربة اتهام أبو فاعور الموظفين بمحاولات إضعاف القطاع الاستشفائي العام لمصلحة الخاص.

الطعن في قرار خفض الحد الأدنى للأجور
تجاوز حد السلطة

أيضا الشوفي

«ما أقدم عليه وزير العمل سجعان قزي والحكومة ليس اجراء تافها، إنما المسألة تمس قواعد النظام العام»، هكذا يبدأ وزير العمل السابق شربل نحاس ندوته في الجامعة الأميركية في بيروت بدعوة من النادي العلماني، عن قرار الحكومة الأخير تخفيض الأجر اليومي من 30 ألف ليرة إلى 26 ألف ليرة. يعلن نحاس أنه وآخرين في صدد تقديم مراجعة امام مجلس شورى الدولة من أجل إبطال القرار استناداً الى مجموعة من الحجج القانونية الأساسية، مثل معاهدة منظمة العمل الدولية الرقم 131، إتفاقية منظمة العمل العربية الرقم 15 وقوانين ومعاهدات أخرى. إضافة إلى الطعن بخلل أساسي يبرز في القرار الإداري وهو تجاوز حد السلطة، وغياب الأصول الجوهرية لعدم الاستناد لمؤشر غلاء المعيشة واستخدام صلاحيات لغاية غير الغاية المنشودة.

يتدرج نحاس في شرح واقع الأجور وتدخل الدولة وأسباب انخفاض القيمة الفعلية للأجور، وصولاً إلى ما أقدم عليه الإتحاد العمالي العام عام 2011 عندما حصل التصحيح الأخير للأجور، عبر خيانة العمال بالموافقة على حد أدنى أقل مما كان يطالب به وزير العمل وعدم ادخال بدل النقل ضمن أساس الراتب. ممارسات الإتحاد العمالي على مر السنوات الطويلة الماضية أعادت الأمور الى ما كانت عليه قبل عام 1964 عندما كان مجلس النواب يناقش قانون العمل الذي لم يكن يلحظ آنذاك حق العمال بإنشاء نقابات خاصة بهم، إنما كان يطرح

صلاحيات تشريعية هي تحديد الحد الأدنى الرسمي للأجور ونسبة

عام 2011 سرقت
السلطة من كل لبناني
10 ملايين ليرة

ما هن شيء اسمه بدل نقل من خارج الاجر (مروان بو حيدر)



مال وأسواق

الهجمات الإلكترونية على الشركات:
محاولة لقياس التكاليف

لهذه «التكاليف» في مجالات مثل انقطاع العمليات والتأثير على الاسم التجاري وخسارة الملكية الفكرية. يلاحظ فادي مطلق، الشريك المسؤول عن خدمات مخاطر المؤسسات والمسؤول عن الأمن الإلكتروني في

حدثت «ديلويت»
14 تأثيراً للهجمات
الإلكترونية على
الشركات

ديلويت الشرق الأوسط، أنه «نادراً ما كانت محادثات المديرين التنفيذيين ومجالس الإدارة عن المخاطر الإلكترونية تنطرق لمسألة تكاليف وعواقب سرقة الملكية الفكرية، التجسس الإلكتروني، تخريب

الغرامات... والنوع الثاني هو التكاليف المخفية مثل زيادة أقساط التأمين، زيادة تكلفة رفع الأدين، إنقطاع أو تخريب العمليات التشغيلية، انخفاض قيمة الاسم التجاري، خسارة الملكية الفكرية...

وكشفت الدراسة أن التكاليف المباشرة التي ترتبط عادة بعمليات اختراق البيانات أقل أهمية بكثير من التكاليف «المخفية». ووفق السيناريوهات تمثل هذه التكاليف أقل من 5% من التأثير الإجمالي على العمل. كذلك فإن الأفق الزمني الذي يجري الشعور بالتأثير خلاله أطول بكثير مما يُتوقع غالباً. وفي سيناريوهات ديلويت تمثل التكاليف المترتبة خلال مرحلة الفرز الأولى عند الاستجابة للحوادث أقل من 10% من التأثيرات المترتبة على شكل موجات تمتد لفترة خمس سنوات،

لكن أكثر من 90% من تأثير الهجمات الإلكترونية يمكن أن يتجمع في أنواع غير ملموسة. ونظراً لأن هذه الأنواع أقل خضوعاً للدراسة وأكثر صعوبة للقياس، يمكن ملاحظة عدم استعداد المؤسسات على نحو خاص

بعد الأمن الإلكتروني من أهم المسائل المتداولة في عصرنا الحالي، إلا أنه لم يجز التفتت حتى اليوم من التأثير الناتج من الحوادث الإلكترونية بشكل عام. دفع هذا الأمر شركة «ديلويت» إلى إجراء دراسة بعنوان «نظرة معمقة حول تأثير الهجمات الإلكترونية على الشركات»، ترصد فيها مخاطر الهجمات الإلكترونية وتأثيرها من الناحية المالية على المؤسسات. وعليه، حددت «ديلويت» 14 تأثيراً للهجمات الإلكترونية على الشركات من خلال عملية استجابة للحوادث تمتد لخمس سنوات عبر معاينة عينتين من سيناريوهات الهجمات الإلكترونية ليخلص بعدها التقرير إلى تقديم نموذج لقياس الأضرار المحتملة لمثل هذه الهجمات.

وقسم التقرير التكاليف الناتجة من الهجمات الإلكترونية الى نوعين: التكاليف المعروفة للحوادث الإلكترونية التي تتضمن إبلاغ العملاء بالخروق الإلكترونية وحمايتهم، تحسينات الأمن الإلكتروني، التحقيقات الفنية،